

مطلقا قلن قيمته او اكثر من وعقد ابي يوسف كماله الرهن
حتى لو كان فيه وخاب الثمن بسقط والا يرجع بالفضل على المور
كل وعقد وعقد فركماله المضمون فطلبه ضمانا مثله **ويقتد**
مفارقة الوكيل في الصرف والسلام دون الموكل حتى لو فارق
الوكيل صاحبه قبل القبض هذا اذا كان الوكيل غائبا عن المجلس
واما اذا كان حاضرا في المجلس الفقد يصبر كل من الموكل صارقا
بنفسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل كذا في النهاية ولو فارق
الموكل لا يبطل والمراد بالسلم الانسلاخ وهو ان يوكر حبك
بتسليم درهم معدودة في كرم معلوم اما اذا كان وكل المسم
اليه رجلا يقول الثمن فانه لا يجوز لو كيله **ولو وكله بشرا**
عشرة ابطال لحم بدرهم فاشترى عشره بن رطل بدرهم
هما ببيع ابي من لحم ببيع عشرة ابطال لحم بدرهم لزم المور
كل منه عشرة بتصرف درهم عند ابي حنيفة وعندهما يلزمه
المشرون وقول محمد مع ابي حنيفة في بعض النسخ قوله
يباع الخراي اذا كانت العشرة ابطال من ذلك اللحم يسا
وي قيمته درهما وانما قيل به لانه اذا كانت عشرة ابطال
منه لا يساوي درهما فضلا على الوكيل بالاجماع **ولو**
كله بشرا شي بعينه اما بالاشارة او باسم العلم او بالاضا
فة الى ماله لا يفتير به **لنفسه** اي ليس للوكيل ان يفتري به

فلوا

فلوا اشترى فهو **للامر بان اشتراه بغير النقد وامره**
بالنقد او بخلاف ما سمي له من الثمن بان وكله
بشرا به جهات درهم فاشتراه بمشراة ثانيا بوجهية
وعشرتها درهم **وقوع الشرا للوكيل وان كان بغير عينه**
فالشرا للوكيل الا ان يفتري الوكيل للموكل او يفتريه
بماله اي اضاف العقد الى ماله الموكل سوا نقد الثمن من
ماله او من مال غيره وانما قيد به لانه ان اضاف العقد الى
دراهم نفسه فهو له وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواها
للامر فهو كما نوي وان نواها لنفسه فهو له وان تكاذا في
النية يحكم بالنقد اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل فهو
له وان نقد من ماله فهو له وان لصداق على انه لم يحضر
النية فعند ابي يوسف يحكم لنقد وعند محمد هو للوكيل **وان**
قال اشترى الامر وقال الامر اشترى لنفسه ولم يدفع
الثمن الى المور **والقول للامر** وان كان الموكل دفع اليه
الثمن للمور اي القول له وهذه المسئلة على ثمانية
اوجه لانه اما ان يكون ما مور بشرا عبد بعينه او بغير
عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقود
او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون جيا حين
اجرا الوكيل بالشرا او ميتا فان كان ما مور بشرا عبد